E/CN.4/1984/21/Add.2
24 February 1984
ARABIC

الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان

الدورة الاربعون

البند ١٠ (ب) من جدول الأعمال

مسألة حقوق الانسان لجميع الأشخاص الذين
يتعرضون لاي شكل من أشكال الاعتقال
أو السجن ، وبصفة خاصة : مسألة حالات
الاختفاء القسري أو غير الطوعي

تقرير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري
أو غير الطوعي

اضافة

١ - يقدم الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي الى لجنة حقوق الانسان في هذه الاضافة الثانية لتقريره معلومات وردت من حكومتي اندونيسيا ونيكاراغوا بعد أن اعتمدت الاضافة الاولى في ٨ شباط / فبراير ١٩٨٤ * ويوجد النص الكامل للمعلومات المقدمة من الحكومتين في ملفات الامانة وهي متاحة لاطلاع اعضاء اللجنة *

أندونيسيا

٢ - قدمت البعثة الدائمة لجمهورية اندونيسيا لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف في خطاب لها بتاريخ ٢١ شباط / فبراير ١٩٨٤ ، معلومات عن مسائل أشير اليها في الفقرة ٧٦ من تقرير الفريق العامل الى اللجنة (E/CN.4/1984/21) * وذكرت الحكومة أن وقف أنشطة لجنة الصليب الأحمر الدولية في جزيرة شرق تيمور الكبرى كان اجراء مؤقتا وضروريا لضمان سلامة موظفي لجنة الصليب الأحمر الدولية * والواقع أن وقف أنشطة لجنة الصليب الاحمر الدولية اقتصر على عمليات الاغاثة في الجزيرة الكبرى فقط ولم يؤثر بأى حال من الاحوال على سائر أنشطة اللجنة في الارض الأم أو في جزيرة اتورو، مثل البرامج المتعلقة بالتزام العائلات وعودتها الى أوطانها ، واقتفاء الأثر والمراسلات * وذكرت الحكومة أيضا أنه تم التوصل الى سلسلة من التفاهات بين الحكومة ولجنة الصليب الأحمر الدولية بفضل تحسن الأوضاع الأمنية في شرق تيمور * وفيما يتصل بالانشطة الحمايية في الجزيرة الكبرى ، فقد

أفادت الحكومة بأن شروط التفاهم تتضمن قيام ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة أماكن الاعتقال في جزيرة شرق تيمور الكبرى ، وبصفة أولية ستجرى الزيارات اعتباراً من شهر شباط / فبراير ١٩٨٤ إلى أماكن الاعتقال والمعتقلين في ديلي ، ثم تعقبها زيارات إلى أماكن الاعتقال والمعتقلين خارج ديلي كذلك ، على مراحل يتفق عليها بين شهري شباط / فبراير وتشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ . وفيما يتصل بأنشطة لجنة الصليب الأحمر الدولية في جزيرة شرق تيمور الكبرى في مجالي الأغاثية والمعونة ، ذكرت الحكومة انه تم الاتفاق على أن تقدم هذه المعونة من الآن فصاعداً عن طريق الصليب الأحمر الإندونيسي وحكومة مقاطعة شرق تيمور ، وقد ابُلغت لجنة الصليب الأحمر الدولية على النحو الواجب بالبرامج التي ستقوم السلطات المحلية بتنفيذها في شرق تيمور ، وقد أعربت عن تقديرها لذلك . كذلك أبُلغت الحكومة الفريق العامل بأن برامج لجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن تقديم الحماية والمعونة الغذائية والطبية بالتعاون مع الصليب الأحمر الإندونيسي في جزيرة أتورو استمرت دون انقطاع وتضمنت زيارات منتظمة قام بها ممثلو لجنة الصليب الأحمر الدولية . وفيما يتصل باقتفاء الأثر والمراسلات ، أفادت الحكومة بأن اقتفاء الأثر سيظل نشاطاً خاضعاً لمسؤولية لجنة الصليب الأحمر الدولية ، ولكن تنفيذه سيجرى عن طريق الصليب الأحمر الإندونيسي ، أما المراسلات فتُمارس عملياتها مباشرة فيما بين الجمعيات الوطنية المعنية (الصليب الأحمر البرتغالي ، والصليب الأحمر الأسترالي ، والصليب الأحمر الإندونيسي) . وقالت الحكومة انه على الرغم من أن إجراءات المراسلات ستظل خاضعة لمسؤولية الصليب الأحمر الإندونيسي ، فان للجنة الصليب الأحمر الدولية ان تقدم يد المساعدة وأن تصل إلى كل جوانب البرنامج متى طلب ذلك .

نيكاراغوا

٣ - نقلت البعثة الدائمة لنيكاراغوا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف من خلال مذكرة شفوية مؤرخة في ١٣ شباط / فبراير ١٩٨٤ معلومات بشأن ٢٢ تقريراً عن حالات اختفاء قسري أو غير طوعي في نيكاراغوا ، وذكرت الحكومة ان في خمس حالات منها أُطلق سراح الأشخاص ، ولا يوجد في ١١ حالة منها اي بيانات تفيد الاعتقال ، ويوجد شخص واحد في المعتقل ، ولا يزال التحقيق مستمراً في ٣ حالات ، وذكرت الحكومة بالنسبة لحالة واحدة أن الشخص قد قتل من جانب حارس للحدود تجرى الآن محاكمته ، وأن هناك شخصاً قد اعتقل ولكنه هرب من السجن ولا يزال البحث جارياً عنه .

٤ - وذكرت البعثة الدائمة لنيكاراغوا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، في مذكرة شفوية بتاريخ ٢١ شباط / فبراير ١٩٨٤ ان عدداً كبيراً من حالات الاختفاء التي نقلها الفريق العامل إلى الحكومة جرى فيما يعتقد في أجزاء من البلد تتعرض حالياً لغارات ارهابية من أماكن خلف الحدود الشمالية لنيكاراغوا . ويتعذر مع تنقل السكان المدنيين في تلك المناطق التحقق من المعلومات الواردة وتديقها . وذكرت الحكومة ان التدابير القانونية التي اتخذتها الحكومة بمالها من سيادة لحماية شعب نيكاراغوا من العدوان الاجنبي الناشئ عن سياسة الحرب المقنعة الشائعة لا تنتهك حقوق الانسان المعترف بها في الصكوك الدولية لحقوق الانسان أو قوانين نيكاراغوا . وطلبت حكومة نيكاراغوا من الفريق العامل أن يأخذ في اعتباره مايساور الحكومة من قلق عميق ازاء حالات الاختفاء في تلك المنطقة التي تشمل مئات من مزارعي نيكاراغوا ، ومنهم نساء وأطفال ، اختطفتهم القوات المناوئة للثورة واقتادتهم إلى اراضي هندوراس . وتطلب الحكومة رسمياً من الفريق العامل ان يستخدم مساعيه الحميدة لا مكان اجراء الاستقصاءات المناسبة . وذكرت الحكومة أيضاً ، فيما يتعلق بالمعلومات المتصلة بنيكاراغوا في تقرير الفريق العامل ، ان ترديد الادعاءات والحالات التي اشير اليها في سنوات سابقة بطريقة آلية امر يأتي بعكس الاثر المنشود ولا ضرورة له .